



## ٢٠- كتاب العتق<sup>(١)</sup>

(١) قال أهل اللغة: العتق: الحرية. يقال: منه عتق يعتق بكسر العين، وعتقاً بفتحها أيضاً. حكاه صاحب المحكم، وغيره. وعتاقاً، وعتاقة: فهو عتيق، وعتائق. أيضاً حكاه: الجوهري، وهم عتقاء واعتقه فهو: معتق، وهم عتقاء. وأمة عتيق، وعتيقة. وإماء عتائق، وحلف بالعتاق. أي: الإعتاق. قال الأزهرى: هو مشتق من قولهم: عتق الفرس إذا سبق، ونجا. وعتق الفرس طار، واستقل، لأن العبد يتخلص بالعتق، ويذهب حيث شاء. قال الأزهرى وغيره: وإنما قيل لمن اعتق نسمة إنه اعتق رقبة، وفك رقبة، فخصت الرقبة دون سائر الأعضاء. مع أن العتق يتناول الجميع، لأن حكم السيد عليه، وملكه له كحيل في رقبة العبد، وكالفعل المانع له من الخروج، فإذا اعتق فكانه أطلقت رقبته من ذلك. والله أعلم.

١-(١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٢٤٩١، ٢٥٠٣، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٥٣، ٢٥٢١، ٢٥٢٥]. [وسماني بعد الحديث: ١٦٦٧].

(١) قوله ﷺ: (من اعتق شركاء له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق، وفي نسخة ما اعتق) هذا حديث ابن عمر وفي حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال في المملوك بين الرجلين: «فيعتق أحدهما». قال: يضمن. وفي رواية قال: من اعتق شقصاً له في عبد، فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه. وفي رواية: إن لم يكن له مال، قوم عليه العبد قيمة عدل، ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه.

قال القاضي عياض: في ذكر الاستسعاء هنا خلاف بين الرواة قال: قال الدارقطني: روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة وهما أثبت فلم يذكر في الاستسعاء، ووافقهما همام ففصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأي أبي قتادة، قال: وعلى هذا أخرجه البخاري وهو الصواب. قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام وضبطه ففصل قول قتادة عن الحديث. قال القاضي: وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما من أسقط السعاية من الحديث أولى عن ذكرها لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت عن ذكرها. قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد

بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكرها فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره، هذا آخر كلام القاضي والله أعلم.

قال العلماء: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر فإذا دفعها إليه يعتق، هكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له فيه من الرق، فعلى هذا تنفق الأحاديث.

١-( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (ح).. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئيبٍ..

كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

## ١- باب ذكر سعاية العبد

٢-(١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ، فِي الْمَمْلُوكِ يَتَنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: «يُضْمَنُ». [أخرجه البخاري: ٢٤٩٢، ٢٥٠٤، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧]. [وسماني مطولاً عند مسلم برقم: ١٥٠١].

٣-(١٥٠٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ.

على قائلها، هذا كله فيما إذا كان المعتق لنصبيه موسراً، فإما إذا كان معسراً حال الإعتاق ففيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وموافقيهم: ينشد العتق في نصيب المعتق فقط ولا يطالب المعتق بشيء ولا يستسمى العبد بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً كما كان، وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر.

المذهب الثاني: مذهب ابن شبرمة والأوزاعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق يستسمى العبد في حصة الشريك، واختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى في سعائه على معتقه فقال ابن أبي ليلى: يرجع به عليه، وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يرجع ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب وعند الآخرين هو حر بالسرابة.

المذهب الثالث: مذهب زفر وبعض البصريين: أنه يقوم على المعتق ويؤدي القيمة إذا أسر.

الرابع: حكاه القاضي عن بعض العلماء: أنه لو كان المعتق معسراً بطل عتقه في نصيبه أيضاً فيبقى العبد كله رقيقاً كما كان وهذا مذهب باطل، أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فاعتق بعضه فبعت كل في الحال بغير استسعاء هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والعلماء كافة، وانفرد أبو حنيفة فقال يستسمى في بقيته لمولاه، وخالفه أصحابه في ذلك فقالوا بقول الجمهور، وحكى القاضي: أنه روي عن طاوس وربيعة وهما ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة، وقال أهل الظاهر وعن الشعبي وعبيد الله بن الحسن الغبري: أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء والله أعلم.

قال القاضي عياض: وقوله في حديث ابن عمر ولا فقد عتق منه ما عتق ظاهره أنه من كلام النبي ﷺ، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعله منه، ورواه أيوب عن نافع فقال: قال نافع ولا فقد عتق منه ما عتق ففصله من الحديث وجعله من قول نافع. وقال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قاله نافع؟ وهذه الرواية قال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ. قال القاضي: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى وقد جوده وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرناه، قال: وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع، وقال في هذا الموضع: ولا فقد جاز ما صنع فأتى به على المعنى، قال: وهذا كله يرد قول من قال بالاستسعاء والله أعلم.

٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيمَةً عَدْلٌ»، ثُمَّ يُسْتَسَمَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ».

(١) قوله ﷺ «قيمة عدل» بفتح العين أي: لا زيادة ولا نقص والله أعلم.

٤- ( ) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَسَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَيْئاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسَمَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ» (١). وهو نفس الخبر السابق، وقد تقدم مختصراً عند مسلم برقم: (١٥٠٢).

(١) وقوله ﷺ: «غير مشفوق عليه» أي: لا يكلف ما يشق عليه، والشقص بكسر الشين النصيب قليلاً كان أو كثيراً، ويقال له: الشقص أيضاً بزيادة الياء، ويقال له أيضاً: الشك بكسر الشين. وفي هذا الحديث: أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك قوم عليه باقيه إذا كان موسراً بقيمة عدل سواء كان العبد مسلماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً، وسواء كان العتق عبداً أو أمة، ولا خيار للشريك في هذا ولا للعبد ولا للمعتق بل ينشد هذا الحكم وإن كرهه كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية.

وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق إلا ما حكاه القاضي عن ربيعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق «موسراً كان أو معسراً»، وهذا مذهب باطل مخالف للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع، وأما نصيب الشريك فاختلّفوا في حكمه إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب.

أحدها: وهو الصحيح في مذهب الشافعي وبه قال ابن شبرمة والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وإسحاق وبعض المالكية: أنه عتق بنفس الإعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيته يوم الإعتاق، ويكون ولاء جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث وغيره، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله، قال هؤلاء: ولو أسر المعتق بعد ذلك استمر نفوذ العتق وكانت القيمة ديناً في ذمته، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة واستمر عتق جميعه، قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً لأنه قد صار كله حراً.

والمذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة وهو المشهور من مذهب مالك وبه قال أهل الظاهر وهو قول الشافعي.

والثالث: مذهب أبي حنيفة: للشريك الخيار إن شاء استسمى العبد في نصف قيمته وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق، ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسميه في ذلك والولاء كله للمعتق، قال: والعبد في مدة الكتابة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه.

الرابع: مذهب عثمان البتي: لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية رافعة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر.

الخامس: حكاه ابن سيرين: أن القيمة في بيت المال.

السادس: يحكي عن إسحاق بن راهويه: أن هذا الحكم للعبد دون الإمام وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة.

والأقوال الثلاثة قبله فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث فهي مردودة



بِمَعْنَى خَلِيْفَتِهِ ابْنِ أَبِي عَرُوفَةَ.

وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ.

## ٢- باب إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث عائشة في قصة بريدة وأنها كانت مكاتباً فاشتريتها عائشة وأعتقتها وأنهم شرطوا ولاءها.

٥-(١٥٠٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعَقِّقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِّعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَايَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَمْتَنِعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري: ٢١٥٦، ٢١٦٩، ٢٥٦٢، ٦٧٥٢، ٦٧٥٧، ٦٧٥٩، \* من مسند ابن عمر أن عائشة أرادت \*].

(١) وقول النبي ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق» وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب أجمعاً: أنها كانت مكاتباً وباعها الموالى واشترتها عائشة وأقر النبي ﷺ بيعها فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن جوزه عطاء والنخعي وأحمد ومالك وفي رواية عنه. وقال ابن مسعود وربيعة وأبو حنيفة والشافعي وبعض المالكية ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه. وقال بعض العلماء: يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام، وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريدة: بأنها عجزت نفسها وفسخوا الكتابة والله أعلم.

الموضع الثاني.

٦-( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَصَّتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتُكَ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ<sup>(١)</sup>، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِتَّبَاعِي فَأَعْتَقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَتَانِي بِشَرْطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ يَأْتَهُ مَرَّةً»<sup>(٣)</sup>، شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ<sup>(٤)</sup> وَأَوْثَقُ<sup>(٥)</sup>. [إخرجه البخاري: ٢١٥٥، ٢٥٦١، ٢٧١٧، ٢٥٦٠..]

(١) قوله: «قالوا: إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل» معناه: إن أرادت الثواب عند الله وأن لا يكون لها ولاء فلتفعل.

(٢) قوله ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق» وقد اجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق أوعبده أو أمته عن نفسه وأنه يرث به، وأما العتق فلا يرث سيده عند الجماهير، وقال جماعة من التابعين: يرثه كعكسه، وفي هذا الحديث دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه ولا للمتقط اللقيط ولا لمن حالف إنساناً على المناصرة، وبهذا كله قال مالك والأوزاعي والشوري والشافعي وأحمد وداود وجماهير العلماء قالوا: وإذا لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال. وقال ربيعة والليث وأبو حنيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولأه له. وقال إسحاق بن راهويه: يثبت للمتقط الولاء على اللقيط. وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالحلف ويتوارثان به دليل الجمهور حديث «إنما الولاء لمن أعتق» وفيه دليل على أنه إذا أعتق عبده سائبة أي على أن لا ولاء له عليه يكون الشرط لاغياً ويثبت له الولاء عليه، وهذا مذهب الشافعي وموافقه: وأنه لو أعتقه على مال أو باعه نفسه يثبت له عليه الولاء، وكذا لو كاتبه أو استولدها وعتقت بموته، ففي كل هذه الصور يثبت الولاء ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه وإن كانا لا يتوارثان في الحال لعدم الحديث. الموضع الرابع:

(٣) قوله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط» صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله تعالى. ومعنى قوله ﷺ: «وإن كان مائة شرط» أنه لو شرطه مائة مرة توكيداً فهو باطل، كما قال ﷺ في الرواية الأولى: «من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ليس له وإن شرطه مائة مرة».

قال العلماء: الشرط في البيع ونحوه أقسام:

أحدها: شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري أو بقاء الثمرة على الشجر إلى أوان الجناد أو الرد بالعيب.

الثاني: شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة كاشتراط الرهن والضمين والخيار وتأجيل الثمن ونحو ذلك، وهذان القسمان جائزان ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف.

الثالث: اشتراط العتق في العبد المبيع أو الأمة وهذا جائز أيضاً عند الجمهور لحديث عائشة وترغياً في العتق لقوته وسرايته.

الرابع: ما سوى ذلك من الشروط كشرط استثناء منفعة وشرط أن يبيعه شيئاً آخر أو يكرهه داره أو نحو ذلك فهذا شرط باطل مبطل للعقد هكذا قال الجمهور، وقال أحمد: لا يبطله شرط واحد وإنما يبطله شرطان والله أعلم.

الموضع السادس:

(٤) قوله ﷺ: «شرط الله أحق» قيل: المراد به قوله تعالى: ﴿فَأَخْرُجْكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الآية، قال القاضي: وعندي أنه قوله ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق».

٧-( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بِرِيرَةَ إِلَيَّ،



والعرب تقوله بالهمزة والقياس تركه، قال: ومعناه: لا والله هذا ما أقسم به فأدخل اسم الله تعالى بين ها وذا، واسم زوج بريرة مغيث يضم الميم والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «اشتريها وأعتقها واشترطي لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق» وهذا مشكل من حيث أنها اشترتها وشرطت لهم الولاء وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث أنها خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل لهم وكيف أذن لعائشة في هذا، ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بجملة وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات.

وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة واختلفوا في تأويلها فقال بعضهم قوله: اشترطي: لهم أي: عليهم. كما قال تعالى «لهم اللعنة» بمعنى عليهم. وقال تعالى: «إِنْ أَحْسَمْتَ أَحْسَمَ لَأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتَ فَلَهَا» أي: فعلها، وهذا منقول عن الشافعي والمزني وقاله غيرهما أيضاً وهو ضعيف لأنه ﷺ أنكر عليهم الاشتراط، ولو كان كما قاله صاحب هذا التأويل لم ينكره، وقد يجاب عن هذا: بأنه ﷺ إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر، وقيل: معنى اشترطي لهم الولاء: أظهري لهم حكم الولاء، وقيل: المراد الزجر والتوبيخ لهم لأنه ﷺ كان بين لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط لا يحل فلما ألحوا في اشتراطه وغالفة الأمر قال لعائشة هذا بمعنى: لا تبالي سواء شرطته أم لا فإنه شرط باطل مردود لأنه قد سبق بيان ذلك لهم، فعلى هذا لا تكون لفظة اشترطي هنا للإباحة.

والأصح في تأويل الحديث ما قال أصحابنا في كتب الفقه: أن هذا الشرط خاص في قصة عائشة، واحتمل هذا الإذن وإبطاله في هذه القصة الخاصة وهي قضية عين لا عموم لها، قالوا: والحكمة في إذنه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عادتهم في ذلك وزجرهم عن مثله، كما أذن لهم ﷺ في الإحرام بالحج في حجة الوداع ثم أمرهم بفسخه وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج، وإنما فعل ذلك ليكون أبلغ في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد تحمل المسئلة البسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة والله أعلم.

٩- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب، قالوا: حدثنا ابن نمير (ح). وحدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع (ح).

وحدثنا زهير ابن حرب وإسحاق ابن إبراهيم، جميعاً، عن جرير..

كلهم، عن هشام ابن عروة، بهذا الإسناد، نحو حديث أبي أسامة.

غير أن في حديث جرير: قال: وكان زوجها عبداً، فخيرها رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> فأختارت نفسها، ولو كان حراً لم يُخيرها.

فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى نِسْعِ أَوَاقٍ، فِى كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ.

وَرَأَى: فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا، ابْتِاعِي وَأَعْتِقِي».

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ». (إخرجه البخاري: ٤٥٦، ١٤٩٣، ٢٥٣٩، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٧٢٩، ٢٧٣٥، ٢٧٨٤، ٥٢١٧، ٦٧١٧، ٦٧٥١، ٦٧٥٤).

(١) قولها: «في كل عام أوقية» وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ: «وقية» وفي بعضها أوقية بالالف، وأما الرواية الثانية فوقية بغير الف باتفاق النسخ وكلاهما صحيح وهما لغتان إثبات الألف أفصح، والأوقية الحجازية أربعون درهماً.

٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَدَّثَنَا، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى نِسْعِ أَوَاقٍ فِي نِسْعِ مِائِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْقِيَّةٌ، فَأَعِينَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَغْتَلَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعْتِقُكَ، وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِيهَا، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَيْتِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَأَتَيْتُهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللَّهُ<sup>(١)</sup> إِذَا، قَالَتْ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ<sup>(٢)</sup>». فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بِأَلْ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، يَكْتَابُ اللَّهُ أَحَقَّ، وَشَرَّطَ اللَّهُ أَوْثَقُ، مَا بِأَلْ رَجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُونَ اخْلُصْهُمْ: أَعْتَقْ فَلَانَا وَالْوَلَاءُ لِي، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». (إخرجه البخاري: ٢١٦٨، ٢٥٦٣، ٢٧٢٩).

(١) قولها: «فأتيتها» فقالت لاها الله ذلك» وفي بعض النسخ: لا هاء الله إذا، هكذا هو في النسخ، وفي روايات المحدثين: لا هاء الله إذا حمد قوله هاء وبالألف في إذا، قال المازري وغيره من أهل العربية: هذان لحنان وصوابه لاها الله ذا بالقصر في ها وحذف الألف من إذا، قالوا: وما سواه خطأ، قالوا: ومعناه ذا يعني، وكذا قال الخطابي وغيره: إن الصواب لاها الله ذا بحذف الألف. وقال أبو زيد النحوي وغيره: يجوز القصر والمد في ها وكلهم ينكرون الألف في إذا ويقولون: صوابه ذا، قالوا: وليست الألف من كلام العرب، قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم لاها الله، قال:



وَلَيْسَ فِي خَلِيلِهِمْ: «أَمَّا بَعْدُ».

١٠- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لُزْهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ قَضِيَّاتٍ: أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيْعُوَهَا وَيَشْرَطُوا وَلَاقَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيَهَا وَاعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ». قَالَتْ: وَعَقَّتْ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَنَهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُّوهُ». [أخرجه البخاري: ٢٥٧٨، ٥٠٩٧، ٥٢٧٩، ٥٤٣٠، تقدم مختصراً عند مسلم برقم: ١٠٧٥].

(١) أن النبي ﷺ خير بريرة في فسخ نكاحها، واجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح، فإن كان حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار واحتج برواية من روى: أنه كان زوجها حراً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة بن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سأله عن زوجها؟ فقال: لا أدري، واحتج الجمهور، بأنها قضية واحدة، والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره: أن زوجها كان عبداً، قال الحفاظ: ورواية من روى: أنه كان حراً غلط وشاذة مردودة لمخالفتها المعروف في روايات الثقات، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت: كان عبداً ولو كان حراً لم يغيرها رواء مسلم. وفي هذا الكلام دليلان: أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً وهي صاحبة القضية. والثاني: قولها: لو كان حراً لم يغيرها ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله: إلا توقيفاً؛ ولأن الأصل في النكاح اللزوم ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع وإنما ثبت في العبد فبقي الحر على الأصل، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حر، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر، قالوا: ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس، فاما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه: أن زوجها كان عبداً، واما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً: أنه كان عبداً فوجب ترجيحها والله أعلم.

١١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ». وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا

اللَّحْمِ؟». قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصَدِّقُ بِهِ عَلَيَّ بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق على بريرة به «هو لها صدقة ولنا هدية» دليل على أنه إذا تغيرت الصفة تغير حكمها فيجوز للغني شراؤها من الفقير وأكلها إذا أهداها إليه وللهاشمي وغيره عن لا تحمل له الزكاة ابتداء والله أعلم.

واعلم أن في حديث بريرة هذا فوائد وقواعد كثيرة، وقد صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين:

إحداها ثبوت الولاء للمعتق، الثانية: أنه لا ولاء لغيره. الثالثة: ثبوت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه. الرابعة: جواز الكتابة. الخامسة: جواز فسخ الكتابة إذا عجز المالك نفسه واحتج به طائفة لجواز بيع المكاتب كما سبق. السادسة: جواز كتابة الأمة ككتابة العبد. السابعة: جواز كتابة المروجة. الثامنة: أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة بل هو عبد ما بقي عليه درهم كما صرح به في الحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره، وبهذا قال الشافعي ومالك وجمهور العلماء، وحكى القاضي عن بعض السلف: أنه يصير حراً بنفس الكتابة ويثبت المال في ذمته ولا يرجع إلى الرق أبداً، وعن بعضهم: أنه إذا أدى نصف المال صار حراً ويصير الباقي ديناً عليه، قال: وحكي عن عمر وابن مسعود وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث، وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال. التاسعة: أن الكتابة تكون على نجوم لقوله في بعض روايات مسلم هذه «أن بريرة قالت: إن أهلها كاتبوها على تسع أواق في تسع سنين كل سنة وقية» ومذهب الشافعي: أنها لا تجوز على نجم واحد بل لا بد من نجمين فصاعداً. وقال مالك والجمهور: تجوز على نجوم ونجوم على نجم واحد. العاشرة: ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد. الحادية عشر: تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع وإبطال ما سواها. الثانية عشر: جواز الصدقة على موالي قرش. الثالثة عشر: جواز قبول هدية الفقير والمعتق. الرابعة عشر: تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ لقولها: وأنت لا تأكل الصدقة، ومذهبنا أنه كان تحرم عليه صدقة الفرض بلا خلاف، وكذا صدقة التطوع على الأصح. الخامسة عشر: أن الصدقة لا تحرم على قرش غير بني هاشم وبني المطلب؛ لأنه عائشة قرشية وقيل ذلك اللحم من بريرة، على أن له حكم الصدقة وأنها حلال لها دون النبي ﷺ ولم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد. السادسة عشر: جواز سؤال الرجل عما يراه في بيته وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع في قوله: ولا يسأل عما عهد لأن معناه: لا يسأل عن شيء عهده وفاته فلا يسأل أين ذهب، واما هنا فكانت البرمة واللحم فيها موجودين حاضرين فسألهم النبي ﷺ عما فيها ليعين لهم حكمه؛ لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحاً عليه به بل لتوهمهم تحريمه عليه فأراد بيان ذلك لهم. السابعة عشر: جواز السجع إذا لم يتكلف وإنما نهى عن سجع الكهان ونحوه مما فيه تكلف. الثامنة عشر: إعانة المكاتب في كتابته. التاسعة عشر: جواز تصرف المرأة في مالها بالشراء، والإعتاق وغيره إذا كانت رشيدة. العشرون: أن بيع الأمة المروجة ليس بطلاق ولا ينسخ به النكاح وبه قال جمهور العلماء، وقال سعيد بن



١٤- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّلٍ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنٍ، خَيْرْتُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ، وَأَهْدَيْتُ لَهَا لَحْمًا فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَذَعَا بِطَعَامٍ، فَأَتَيْتُ بِخَبِيرٍ وَأَذْمَ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟» فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَطْعِمَكَ مِنْهُ، فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَنَى».

١٥- (١٥٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُغْنِيهَا، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَنَى».

### ٣- باب النهي عن بيع الولاء وهبته

١٦- (١٥٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِّهِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُسْلِمٌ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ. (إخرجه البخاري: ٢٥٣٥، ١٧٥٦).

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته» فيه تحريم بيع الولاء وهبه وأتبعها لا يصحان، وأنه لا يتقل الولاء عن مستحقه بل هو لحمه كلحمه النسب، وبهذا قال: جماهير العلماء من السلف والخلف، وأجاز بعض السلف نقله ولعلهم لم يبلغهم الحديث.

١٦- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح).

السبب: هو طلاق، وعن ابن عباس: أنه يفسخ النكاح، وحديث بريرة يرد المذهب؛ لأنها خبرت في بقائها معه. الحادية والعشرون: جواز اكتساب المكاتب بالسؤال. الثانية والعشرون: احتمال أخف المقتدين لدفع أعظمهما واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة على ما بيناه في تناول شرط الولاء لهم. الثالثة والعشرون: جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها. الرابعة والعشرون: لما الفسخ بعقدها وإن تضرر الزوج بذلك لشدة حبه إياها؛ لأنه كان يكي على بريرة. الخامسة والعشرون: جواز خدمة العتيق لعتقه برضاه. السادسة والعشرون: أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة أو أمر يحتاج إلى بيان أن يحط بالناس ويبين لهم حكم ذلك وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع. السابعة والعشرون: استعمال الأدب وحسن العشرة وجعل الموعدة كتوبه ﷺ: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» ولم يواجه صاحب الشرط بعينه؛ لأن المقصود يحصل له ولغيره من غير فضيحة وشناعة عليه. الثامنة والعشرون: أن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى والثناء عليه بما هو أهله. التاسعة والعشرون: أنه يستحب في الخطبة أن يقول بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسول الله ﷺ: «أما بعد، وقد تكرر هذا في خطب النبي ﷺ وسبق بيان في مواضع الثلاثون: التغليظ في إزالة المنكر والمبالغة في تقييده والله أعلم.

١٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتِقِ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاقَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَغْتَنَى». وَأَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ». وَخَيْرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ، عَنْ زَوْجِهَا؟ فَقَالَ: لَا أَذْرِي.

١٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النُّوفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي هِشَامٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُبَيْانُ بْنُ سَعِيدٍ (ح).  
وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا  
شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ  
اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْسٍ، أَخْبَرَنَا  
الضُّحَّاكُ (يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ).

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّ التَّقْفِيَّ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، إِلَّا التَّيْسُ،  
وَلَمْ يَذْكُرْ: الْهَبَةَ.

#### ٤- باب تخريم تولي العتيق غير مواليه<sup>(١)</sup>

(١) فِيهِ نَهْيٌ ﷺ أَنْ يَتَوَلَّى الْعَتِيقَ غَيْرَ مَوَالِيهِ وَأَنَّهُ لَعَنَ فَاعِلَ ذَلِكَ،  
وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَتِمَّى الْعَتِيقُ إِلَى وِلَاءٍ غَيْرِ مَعْتَقَةٍ، وَهَذَا حَرَامٌ لِعَوْنِهِ حَقَّ الْمَنْعِ  
عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوِلَاءَ كَالنِّسْبِ فَيَحْرُمُ تَضْيِيعُهُ كَمَا يَحْرُمُ تَضْيِيعُ النِّسْبِ وَاتِّسَابِ  
الْإِنْسَانِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ.

١٧- (١٥٠٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ  
الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ  
بَطْنٍ عَقُولَهُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ كَتَبَ: «أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُتَوَلَّى مَوْلَى  
رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ». ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ  
فَعَلَ ذَلِكَ.

(١) قَوْلُهُ: «كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ» هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ  
وَالْقَافِ وَنَسْبُ الْإِلَامِ مَفْعُولٌ كَتَبَ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْبَطْنِ، وَالْعَقُولُ الدِّيَاتُ  
وَاحِدُهَا عَقْلٌ كَفَلَسَ وَفُلُوسٌ وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الدِّيَةَ فِي قَتْلِ الْخَطَايَا وَعَمْدِ الْخَطَا  
تَحِبُّ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهُمْ الْعَصَبَاتُ سِوَا الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَإِنْ عُلُوا أَوْ سَفَلُوا.  
وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ ﷺ فِي الصَّحِيفَةِ وَأَنَّ الْمَدِينَةَ حَرَمٌ إِلَى آخِرِهِ فَسَبَقَ شَرْحُهُ  
وَاضْطَحَّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْحَجِّ.

١٨- (١٥٠٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ  
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا  
بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ<sup>(١)</sup>، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ  
عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

١٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ  
عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ  
إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا  
يُقْبَلُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

(١) وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ» فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ قَوْمٌ  
عَلَى جَوَازِ التَّوَلَّى بِإِذْنِ مَوَالِيهِ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
وَأِنْ أَذْنُوا، كَمَا لَا يَجُوزُ الْإِتْسَابُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَإِنْ أَذْنُ أَبِيهِ فِيهِ، وَحَلُّوا  
التَّقِيدَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْغَالِبِ لِأَنَّ غَالِبَ مَا يَقَعُ هَذَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوَالِي فَلَا  
يَكُونُ لَهُ مَفْهُومٌ يَعْمَلُ بِهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَرِثَابَكُمْ اللّٰهِ فِي  
حُجُورِكُمْ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ» وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ  
الْآيَاتِ الَّتِي قِيدَ فِيهَا بِالْغَالِبِ وَلَيْسَ لَهَا مَفْهُومٌ يَعْمَلُ بِهِ.

١٩- ( ) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ  
مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ وَآلَى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ».

٢٠- (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ،  
حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

خَطَبْنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ رَعِمَ أَنْ عِنْدَنَا شَيْئًا  
نَقْرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ، قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي  
قِرَابِ مَسِيْقِهِ فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا امْتِنَانُ الْإِسْلَامِ، وَأَشْيَاءُ مِنْ  
الْجَرَاحَاتِ وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى  
تَوْرٍ، فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدًّا أَوْ آوَى مُحْبِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ  
وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ،  
صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ  
وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ اتَّمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ  
اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ،  
صَرْفًا وَلَا عَدْلًا». (سَبَقَ تَحْرِيْرُهُ بِفَسْرِ الرَّفْعِ).

#### ٥- باب فضل العتيق

٢١- (١٥٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعُتْرِيُّ، حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَعِيدٍ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي  
هِنْدٍ). حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً،  
اعْتَقَ اللَّهُ، بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا، إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٧١٥).

٢٢- ( ) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ  
مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي غَسَّانٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ



اسلم، عن علي بن الحسين، عن سعيد ابن مرزجانة.

عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «من اعتق رقبة، اعتق الله بكل عضو منها، عضواً من النار، وعضواً من الجنة، حتى يفرجه» (١).

(١) بضم الراء.

(٢) قوله ﷺ: «من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً من اعضائه من النار حتى فرجه بفرجه» وفي رواية: «من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من النار» الإرب بكسر الهمزة وإسكان الراء هو العضو بضم العين وكسرها، وفي هذا الحديث بيان فضل العتق وأنه من أفضل الأعمال وما يحصل به العتق من النار ودخول الجنة، وفيه استحباب عتق كامل الأعضاء، فلا يكون خصياً ولا فاقداً غيره من الأعضاء، وفي الخصي وغيره أيضاً الفضل العظيم لكن الكامل أولى وأفضله أعلاه ثمناً وانفسه كما سبق بيانه في أول الكتاب في كتاب الإيمان في حديث أبي الرقاب أفضل.

وقد روى أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ أنه قال: «أما امرئ مسلم اعتق امرأ مسلماً كان فكاهه من النار يجزي كل عضو منها عضواً منه، وأما امرئ مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاهه من النار يجزي كل عضو منها عضواً منه، وأما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاهها من النار يجزي كل عضو منه عضواً منها» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قال هو وغيره: وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة. قال القاضي عياض: واختلف العلماء أيما أفضل عتق الإناث أم الذكور؟ فقال بعضهم: الإناث أفضل؛ لأنها إذا عتقت كان ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد. وقال آخرون: عتق الذكور أفضل لهذا الحديث ولما في الذكر من المعاني العامة المنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يختص بالرجال إما شرعاً وإما عادة، ولأن من الإماء من لا ترغب في العتق وتضيق به بخلاف العبيد. وهذا القول هو الصحيح.

وأما التقييد في الرقة بكونها مؤمنة فيدل على أن هذا الفضل الخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأما غير المؤمنة ففيه أيضاً فضل بلا خلاف ولكن دون فضل المؤمنة، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط في عتق كفارة القتل كونها مؤمنة. وحكى القاضي عياض، عن مالك: أن الأعلى ثمناً أفضل وإن كان كافراً، وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم قال: وهذا أصح.

٢٣- ( ) وحدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث، عن ابن الهادي، عن عمر ابن علي بن الحسين، عن سعيد ابن مرزجانة.

عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اعتق رقبة مؤمنة، اعتق الله بكل عضو منه، عضواً من النار، حتى يعتق فرجه بفرجه».

٢٤- ( ) وحدثني حميد ابن مسعدة، حدثنا بشر ابن المفضل، حدثنا عاصم (وهو ابن محمد العمري)، حدثنا وأقيد (يعني أخاه)، حدثني سعيد ابن مرزجانة (صاحب علي ابن الحسين) قال:

سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ «أما امرئ مسلم اعتق امرأ مسلماً، استتقد الله، بكل عضو منه، عضواً منه من النار». قال: فأنطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة، فذكرته لعلي بن الحسين، فاعتق عبداً له قد أعطاه به ابن جعفر عشرة آلاف درهم، أو ألف دينار. أخرجه البخاري: ٢٥١٧.

### ٦- باب فضل عتق الوالد

٢٥- (١٥١٠) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وزهير ابن حرب، قالوا: حدثنا جرير، عن سهيل، عن أبيه.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجزي ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه» (١). وفي رواية ابن أبي شيبة: «ولد والد».

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يجزي ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه ويعتقه» يجزي بفتح أوله أي: لا يكافئه بإحسانه وقضاء حقه إلا أن يعتقه، واختلفوا في عتق الأقارب إذا ملكوا فقال أهل الظاهر: لا يعتق أحد منهم بمجرد الملك سواء الوالد والولد وغيرهما بل لا بد من إنشاء عتق واحتجوا بمفهوم هذا الحديث. وقال جماهير العلماء: يحصل العتق في الآباء والأمهات والأجداد والجندات وإن علوا وعلون، وفي الأبناء والبنات وأولادهم الذكور والإناث وإن سفروا بمجرد الملك، سواء المسلم والكافر والقريب والبعيد والوارث وغيره، وتختص به أنه يعتق عمود النسب بكل حال.

واختلفوا فيما وراء عمودي النسب فقال الشافعي وأصحابه: لا يعتق غيرهما بالملك لا الأخوة ولا غيرهم، وقال مالك: يعتق الأخوة أيضاً، وعنه رواية: أنه يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، ورواية ثالثة: كمنهيب الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، وتناول الجمهور الحديث المذكور على أنه لما تسبب في شراء الذي يترتب عليه عتقه أضيف العتق إليه والله أعلم.

٢٥- ( ) وحدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع (ح).

وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي (ح).

وحدثني عمرو الناقد، حدثنا أبو أحمد الزبيري.

كلهم، عن سفيان، عن سهيل، بهذا الإسناد، مثله، وقالوا: «ولد والد».